أولاً – مفهوم الشراكة ودوافعها

1– تعريف الشراكة:

هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كإحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات ومن خلال هذا التعريف نستطيع استخلاص عناصر الشراكة كما يلي:

– الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان الشريك طبيعيا أو معنويا.

– تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين عند كتابة العقد.

– كذلك عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما يتفق عليه الطرفين الشريكين .

وقد وردت عدة مفاهيم للشراكة لدى عدة اقتصاديين أهما **مُحَمَّد أمين السيد** " نمط ونموذج من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين مؤسستان والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادفة إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين" وهي:

- إمكانية الطلب واستشارة طرف ثاني من أجل تحقيق وتجسيد غايات معينة خلال فترات زمنية محددة.
- النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمميز الحضاري المشترك[1].

وينتج عن "الشراكة" مخلوق قانوني يسمى بالشخص المعنوي يعيش حياة قانونية (مستقلة) باكتسابه الاسم و الموطن، وتعتبر "الشراكة" عقدا فهو الذي ينشؤها ويبعثها إلى الحياة القانونية ويحدد شروطها وإدارتها والأجهزة التسييرية لهذا المولود الجديد، ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية، تقنية أو تجارية وحتى مشاريع علمية (البحث والتطوير)، كما يمكن أن تكون هذه المشاريع طويلة أو متوسطة الأجل. و للشركاء الحق في المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرارات حول تقسيم الأرباح وتحديد رأس المال.

[1] ناصيف حني، المأزق العربي ورقة عمل، مجلة المستقبل العربي، مارس 1986، ص94 .

2– مفهوم برتوكول الشراكة (عقد الشراكة)

هو مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند إبرام اتفاقية الشراكة أو عقد الشراكة (Accord de partenariat)، وهو ما يضمه العقد من التزامات الطرفين، وهي مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة، عدد العمال، أنواع و كمية المنتجات، كيفية تحويل الأعمال الإدارية والمسيرين، كيفية تقسيم الأرباح والخسائر، وفي بعض الأحيان الاسم الجديد للشراكة وهذا مثال عن بروتوكول شراكة وبعض المواد التي يضمنها مبرم يوم 2000/06/06 بين ENCG ، وبين المؤسسة السعودية " Savola food's" الدولية المختصة في التلفيف وتوزيع المواد الزيتية الغذائية، وهذه بعض مواد هذا البروتوكول (العقد):

المادة الأولى تنص على أن هذه الشراكة جديدة في الجزائر مسماة"SAVOLAENCG FOOD'S" أو "SEFA".

المادة الثانية تنص على أن تبدأ "SEFA " نشاطها ضمن 3 وحدات إنتاجية لـ "ENCG " وهي الملف "UP3" في سينيا و "UP5" في العاصمة و "UP7" ببجاية وهذه الوحدات تضم 1200 عامل من مجموع 4200 في جميع الوحدات (9 وحدات) في الجزائر.

المادة الثالثة تنص على أن مؤسسة "SOVALA " سوف تحصل على مشاركة أغلبية تمثل 75% من أسهم SEFA.

المادة الرابعة تنص على أن ENCG قادرة على بيع الوحدات (06) بعد فترة بـ 12 شهرا من تاريخ الامتلاك.

المادة الثامنة تنص على أنه يمنع دخول هذا المولود الجديد SEFA في شراكة مع منافس معترف في السوق فيما يخص صناعة الزيوت الغذائية.

أما بقية مواد البروتوكول فهي لم تعرض علينا وذلك لأهميتها فهي تبقى لدى الشركيين.

3- دوافع الشراكة:

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم يسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع، مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات العمومية إلى جلب المؤسسات إلى الشراكة وهي:

- **المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع**

يمكننا حصر المشاكل الداخلية التي عانت منها المؤسسات وخاصة العمومية فيما يلي:اختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات وذلك أن نسبة الديون عالية جدا مقارنة مع رأس المال، ومن تم يجب رفع راس المال من البحث عن اقل مستوى للديون لأن نسبة الديون/ رأس المال عالية جدا، وبالتالي البحث عن الشراكة لتحقيق ذلك. كما أن الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع أي أن الدولة لم تمول المشاريع بشكل عقلاني ومنظم،ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه بعض المؤسسات من نقص في التمويل نجد بعض المؤسسات الأخرى تفرط في الإنفاق على مشاريعها، ومن أجل تفادي ذلك تم اللجوء إلى الشراكة لتنظيم وضبط عملية الإنفاق.من جانب آخر فإن المؤسسات أصبحت تعاني من نقص في كفاءة الإطارات مما استلزم البحث على مساعدة تقنية وكفاءات مهنية لتغطية العجز في هذا المجال.

كما لا ننسى أن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة النشأة والتي تدفعها إلى شراكة تقنية مدعمة للمؤسسة.

- **مشاكل السياسات الاقتصادية**

عانت البلدان الصناعية من تباطأ في النمو الاقتصادي عجل بعجز في ميزان مدفوعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية، في الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحة واستعادة معدلات النمو الاقتصادي .

- **الدوافع الخارجية**

كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الاقتصادي العام ، فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد. ومع انهيار

النظام الشيوعي وسقوط الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية، وبروز فكرة النظام الاقتصادي الجديد، وإفرازات أزمة الخليج وبزوغ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وظروف متغيرة وإيديولوجية سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام.و في ظل مثل هذه التغيرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاحا لتجسيدها بالتخلص من النظام القديم.ويبدوا أن إخفاق النظام الاشتراكي و فعاليات القطاع العام في مسألة التنمية و النمو الاقتصادي كان سببا رئيسيا في الاندفاع نحو مسألة الشراكة.

ثانيا – مفهوم الشراكة الأورو– متوسطية

تعني كلمة المتوسطية ارتباط الشراكة بحوض البحر المتوسط على الخصوص والذي يجمع بين الاتحاد الأوربي و بعض الدول من جنوب البحر المتوسط ولهذا نجد أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة ساهمت في صراع الأمم وفي الحروب وإنشاء علاقات متنوعة مع دول جنوب وشرق المتوسط خارجة بذلك بأفكار جديدة عن علاقات متوسطية ذلك وما تولدت عنه فكرة الشراكة الأورمتوسطية ولذلك:

- تعريف " ناصيف حتي " : النهج أوربي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا ضمن دائرة النفوذ الأوربي بأسواقها ومواردها[2].
- وقد اعتمد النص العربي لبيان برشلونة مصطلح الشراكة الأورمتوسطية للدلالة على شمولية واتساع مجال التعاون بين الطرفين و تعني لأوربا ما يلي :

– مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية و التعاون في المنطقة وتفسر كذلك على إنهائها الدعم الأوربي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة أو بالأحرى هي دعوة للتفتح أكثر.

– وحين ترى دول الجنوب أن الشراكة وسيلة أساسية و ضرورية لتدارك ومواكبة التحولات والتغيرات الحاصلة في المنطقة، الأمر الذي يلزم هذه الدول باجراء تغيرات تكاد تكون جذرية فيما يتعلق ببنيتها الاقتصادية وأساليب تسييرها وكذا السياسية الفكرية.

[2] ناصيف حتي، نفس المرجع، ص96.

– يكمن المبدأ الأساسي في المصالح المشتركة و التعاون في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية و خاصة لما تشكله فكرة الشراكة من نموذج جديد في مجمل السياسات الخارجية الاتحاد الأوروبي الذي يوفر بدوره تنازلات تجارية أوربية لعدة صادرات زراعية أو صناعية متأتية من المغرب أو المشرق العربيين و بعض الدول الأخرى و المساعدات المالية المحدودة[3].

– يعتبر موضوع الشراكة نقطة تغيير في العلاقات الدولية نتيجة لمعطيات دولية جديدة و الذي عكس طموحا لدى الاتحاد الأوربي في الارتقاء بمستوى و محتوى العلاقات الدولية انتهاجا لأساليب التعاون و الشراكة الاستراتيجية لمنافسة التكتلات الاقتصادية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا– الأصول التاريخية للشراكة الأورمتوسطية

لقد مرت فكرة ربط العلاقات لتحقيق تعاون بين الدول البحر الأبيض المتوسط عبر محطات مختلفة، احتفظت هذه الأخيرة بصورة و كيفيات ترقيتها و ذلك من خلال حوار يجمع أطراف غير متكافئة ميزته السياسة الأوربية الموحدة سعيا وراء مشروع للشراكة الأورمتوسطية.

1– اتفاقيات التعاون الأوروبي مع الدول المتوسطية

إن اهتمام أوروبا بإقامة علاقات تعاون اقتصادي، ثقافية و سياسية مع الدول المتوسطية جاء من خلال اتفاقية مبرمة بين أوربا و باقي الدول المحيطة بها و ذلك من خلال الفترة الممتدة بين 1969 الى غاية سنة 2002 اتفاقيات التعاون بين دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) و الاتحاد الأوربي وفي مارس 1969 أقدمت تونس و المغرب على عقد أول اتفاقية مع المجموعة الأوربية و التي لم يكن عدد الدول المشكلة لها يتجاوز6 ستة أعضاء و الملاحظ أن الأمر الذي يطغى على الاتفاقية هو الطابع التجاري ومحدودية الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية.

وقد كان لاتفاق التعاون العديد من الآثار دعمت اتجاه الاقتصاد سواء المغربي أو التونسي نحو الخارج مع المحافظة على الوضع البنيوي القائم و المتوجه نحو اللبرالية.

[3] توفيق مدني، اشكاليات الشراكة الأور–عربية، جريدة النبأ،أكتوبر،30 أكتوبر 1999، ص10

كما أن سنة 1976 كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي و المجموعة الأوربية فقد وقعت سنة 1976 على اتفاقيات تعاون والتي تعني تجديد لسابقتها بالنسبة لتونس والمغرب وادماج تعاون الجزائر في محيط السياسة الاقتصادية الأوربية.

وقد تم التطرف من خلال الاتفاقيات إلى مايلي :

أ– في المجال التجاري والمالي:

تطبيق تفصيلات جمركية بين50 % و 60% حسب النموذج المطبق الذي يتضمن تقسيم المساعدات المالية 340 وحدة نقدية أوربية على خمس سنوات.

ب – في المجال التقني:

تبادل الخبرات في المعلومات و الثقافة الاقتصادية، ويتضمن تقسيم المساعدات المالية 340 وحدة نقدية أوربية على خمس سنوات.

2- تبلور الفكرة المتوسطية

لهذه الفكرة علاقة وطيدة بمختلف الحضارات التي جعلت من البحر الأبيض المتوسط ملتقى لها كما أن التاريخ يعكس الحروب التي قامت على ضفاف هذه الحضارات وبضرورة ايجاد توازن حتمي يفرض بنموه وشروط تحطم العلاقات، كما أن قيام سياسة متوسطية جاء نتيجة للتداخل والتشابه المقارن لعدة عوامل منها:

- تطبق بين الاتجاه العالمي و الاتجاه الجهوي لأوربا.
- إرادة الاحتفاظ على المستعمرات القديمة في إطار هيمنة بأسلوب جديد عن الاستعمار المباشر.

الانتقال نحو الاندماج الكلي لدول جنوب أوربا في المجموعة الأوربية إذا ما كان الاتجاه العام والرسمي يدعو إلى تحقيق الاندماجج خاصة بعد انضمام بريطانيا، الدانمارك و ايرلندا بغية تجاوز الاتفاقيات و العمل في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة الأوربية و باقي الدول المتوسطية .

ففي منتصف السبعينات طرح مبدأ التعاون و الحوار بين ضفتي المتوسط بصيغتين. الأولى في محاولة تأسيس مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي و التي فشلت و الثانية في الحوار العربي الأوربي أين كان اهتمام الدول الأوربية بجانب الاقتصادي في حين كان الاهتمام العربي في الصراع الصهيوني.

رابعاً – أسس الشراكة الأورمتوسطية

يهدف اهتمام وزراء الخارجية المجتمعون في مؤتمر برشلونة 1995 إلى التعاون المشترك بغية معالجة أهم أقطاب و قضايا الشراكة أين أبدى المشاركون في هذا المؤتمر استعدادهم و عزمهم على تنمية التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والأمني[4].

1– الشراكة الاقتصادية و المالية

إن البعد الاقتصادي و المالي يدعو إلى بناء منطقة ازدهار وتبادل مشترك بين مختلف دول البحر المتوسط، أين تضمنت وثيقة برشلونة ذلك في الطرح الجديد لفكرة الشراكة و التعاون الاقتصادي باعتباره محور العلاقات وجوهرها في منطقة حوض المتوسط، وذلك في ظل المصالح المشتركة و لتوضيح أهمية بالنسبة للاتحاد الأوربي يجب النظر إلى أرقام للتبادل التجاري مع الدول المتوسطية حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوربي إلى هذه الأخيرة 80% من اجمالي صادراته سنة 1994 بقيمة 9.4 وحدة نقدية أوربية بعد أن قدرت سنة 1993 بنسبة 19% أي ما يعادل 21.1 مليار، وأن هذا الانخفاض تزامن مع نسبة ارتفاع في نسبة صادرات الاتحاد إلى باقي دول العالم 10.6% في حين سجل نمو في الصادرات بالنسبة لدول جنوب المتوسط قدر بحوالي: 7.1% عام 1994 مقارنة بعام 1993 .

إن الشراكة المالية و الاقتصادية ترتكز على جملة من الركائز أهمها:

– إنشاء منظمة تبادل حر بين الاتحاد الأوربي و دول جنوب المتوسط خلال 12 إلى 15 سنة.

– زيادة التوقعات الاستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.

– تقوية العلاقات الاقتصادية الكلية و التكاملية بين دول المتوسط.

– تدعيم الآليات المشجعة للحوار السياسي والاقتصادي.

– تقديم مساعدات مالية قدرت بحوالي 4.7 مليار وحدة أوربية خلال الفترة الممتدة بين1995 /1999 مرتبطة بالأداء مع الاتحاد الأوربي.

[4] صالح نصولي و آخرون، مرجع سابق، ص113، 114.

2– الشراكة الاجتماعية

على الشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في ظروف العيش و العمل وفي الزيادة في مستوى تشغيل سكان الأطراف المتوسطية، وخصوصا النساء و الفئات الأكثر فقرا، وفي هذا الصدد تولي الأطراف أهمية خاصة لإحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية وتعزيزها، ولهذا الغرض يعقد ممثلو السياسات الاجتماعية إجتماعات دورية في المستوى المناسب.[5]

3–الشراكة في الجانب السياسي والأمني

إن الدول المشاركة 27 دولة تتطلع لأي تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم و المبادئ: كإحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان، ودولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلا سلميا والسيطرة على التسلح وعلى انتشار الأسلحة ولا سيما أسلحة الدمار الشامل و العمل على جعل المنطقة خالية من هذه الأسلحة ومحاربة المخدرات والإرهاب و الجريمة المنظمة.

خامسا– أهداف الشراكة الاورو– متوسطية و مستقبلها

1– أهدافها

إن الغرض من سعي الاتحاد الأوربي الادماج دول جنوب البحر المتوسط في مشروع الشراكة الأورمتوسطية يرمي إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- تدعيم و تقوية الاتحاد الأوربي اقتصاديا و تطوير مسعى الاندماج.

- تدعيم موقف أوروبى في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية العالمية بتحصيل المجالات النشيطة فيما يخص التجارة و الانتاجية و زيادة المبادلات التجاريية .

- تدعيم استقلالية الدول الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و أنها تدعم مشروع إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة تساهم بطريقة أو بأخرى في الإبقاء على النفوذ الأمريكية في المنطقة[6].

[5] د. منير الحمش، الشروط الموضوعية لقيام شراكة اقتصادية أوروبي، دون سنة طبع.
[6] فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 115، 118.

– السيطرة على الأسواق المتوسطية بغرض تصريف مختلف المنتجات من السلع و الخدمات و كذا بسط النفوذ على أهم مصادر الموارد الأولية في حوض المتوسط.

– أما الدول الواقعة جنوب حوض المتوسط فتعمل على الاستفادة من هذا المشروع من خلال أهداف عديدة أهمها:

1. دفع عجلة التنمية.
2. مسايرة التكنولوجيا لاسيما الأوربية و مواكبة تطورها.
3. الاستفادة من تنمية المنشئات القاعدية للنقل و الري و الاتصالات السلكي و اللاسلكية بتمويل من الاتحاد الأوربي.
4. استقطاب حلب الاستثمارات الأوربية.
5. البحث عن منافذ في الأسواق الأوربية لتسويق مختلف المنتجات بغرض توسيع وعاء المداخيل من العملة الصعبة، وكذا تشجيع وتطوير التجارة الخارجية لدول جنوب الحوض المتوسط.
6. الاستفادة من برامج "MEDA " ميدا" المانح للمساعدات المالية بشكل إعانات و قروض تقدمها البنوك الأوربية.

2– مستقبلها

إن أهم سؤال حول مستقبل الشراكة الأورومتوسطية يتمثل في معرفة مدى حاجة أوربا الموجة الى التعاون مع دول الجنوب ؟

انه سؤال جوهري ومركزي في ظل التحولات الصناعية و التكنولوجية العميقة خلال السنوات الأخيرة. و في ضوء التحالفات والتوازنات التي تشهدها التجارة الاقتصادية العالمية التي تكتسي أحيانا طابعا قاريا يشتمل العديد من الدول و التجمعات الاقتصادية.

أن الاجابة على هذا السؤال تفتر أولا و قبل كل شيء تنزيل التعاون الأوربي في إطار التحولات التي تشهدها بنية الاقتصاد العلمي و التي تجد ترجمتها في قيام الاتحاد الأوربي عام 1933 وقيام الشراكة الأورمتوسطية عام 1995 في برشلونة، فمن المعروف إن الدوافع الرئيسية لقيام هذه الشراكة تكمن في الشعور المتزايد لدى الأوربيين بأنه لن يكون هناك مستقبل للاقتصاد الأوروبي الموحد بعد ميلاد التجمعات الإقليمية العملاقة في شمال

القارة الأمريكية " النافتا" عام 1992 واتضاح ملامح العملاق الآسيوي الجديد في 1993 في غياب عمق استراتيجي للفضاء الاقتصادي الأوربي على مستوى الجناح الشرقي و الجناح الجنوبي. و من هنا برزت الأهمية الحيوية للبحر المتوسط بصفته همزة وصل بين أوربا والعالم العربي.

إن ضعف و غياب التعاون العربي الفعال في مجال العلم و التكنولوجيا سيجد من فعالية الشراكة الأورمتوسطية التي دورها تحقيق النمو الصناعي و التكنولوجي الشامل. و أيا كانت الأوضاع السائدة حاليا على الصعيد المغاربي. فمن الواضح أنه لا مستقبل لشعوب الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في ظل غياب تعاون أفقي جنوب – جنوب و أن خطر تفاقم الهوة بين شمال و جنوب البحر المتوسط يظل قائم بشكل مرعب ومخيف في المستقبل.